التحرير

سياسية اخبارية جامعة

اعلام هادف يلتزم بقضايا الأمة

مشروع دستور دولة الخلافة

الجهاز الإداري

المادة 100 –المديرون في جميع المصالح والدوائر والإدارات لا يُعزلونَ إلا لسبب ضمن الأنظمة الإدارية، ولكن يجوز نقلُهم من عمل إلى آخر، ويجوز توقيفهم عن العمل، ويكون تعيينهم ونقلهم وتوقيفهم وتأديبهم وعزلهم من قبل من يتولى الإدارة العليا لمصالحهم، أو دوائرهم، أو إداراتهم.

إقرأ في هذا العدد

-تسلل ناعم وسقوط عميق! التدرج القيمي الذي أطاح بهويتنا

-الحلف الأمريكي مُنذر بالخراب وبداية الإنهيار

-دور العقل في إثبات العقيدة الإسلامية

-مبدأ التقاضي على درجتين في الميزان

الأحد22 رجب 1447هـ | الموافق لـ11 جانفي 2026 م | العدد575 الثمن 1000 مليم | ISBN 2643-2382

كلمة العدد

لم تقومه الثورة، وسيظلّ العلماني ذاك الصبيّ الذي لن يرشد.

ستظل الشعوب والمجتمعات لا ترى في تصرفات صبيانها إلا الجانب الإيجابي مهما كانت غرابة وشذوذ تلك التصرفات، لإدراكها اليقيني أن تلك الطاقة المهدورة من براعمها لا تُعدم قدرة الفعل في شخصيتهم المستقبلية، بل إن تلك التصرفات الغريبة هي الوقود الضروري لسلامة كيانها من خطر العقد النفسية التي قد تعلق بأفرادها. لكن تلك الشعوب والمجتمعات ستتحمل جريرة سكوتها وتعاميها عن "صبيانيات" الحمقى من أبنائها الذين لم تأخذ على أيديهم وسمحت لهم في الاستمرار بالخوض في الشأن العام، وقد تكشفت كل الشواهد على إفلاسهم الفكري والسياسي، بعد أن تكررت منهم نفس الأخطاء مرّات ومرّات، وهم يؤملون نتائج أفضل مما سبقها.

إلا أنّ ثورة الأمة الإسلامية، وقد انطلقت من تونس، ستظل أشقى الأطراف بخذلان أولئك الحمقى لها، بعد أن أيقظت في جمهرة الناس حلم الخلاص من مرحلة الملك الجبري، وأحيت فيهم رجاء أن استعادة زمام المبادرة من دول الطغيان، وأن يتحرّر قرارهم من سطوة عدوهم، بعد أن اكتسب شعار الثورة " الشعب يريد إسقاط النظام" بعده الإنساني لما لامس فطرتهم ((وأيقظ عقولهم من غفلتها)). إلا أنه كان لتشبث أولئك الرهط بركوب مركب الديمقراطية الأثر الأكبر في تضليل الناس عن الأسس الحقيقية للثورة والمتمثلة بإسقاط النظام بكافة أركانه وموزه، والتحرر من سطوة دول الكفر، وإنهاء نفوذها، وتتويج كل ذلك بإقامة الخلافة على منهاج النبوة.

فأنى للأمة وهي تشهد ما جرّته عليها العلمانية وعبيدها أن تقبل منهم ذاك التهافت السياسي وقد أعاق بل قد يكون أحبط كل إمكانية لتغيير الواقع السيئ الذي ثار المسلمون عليه، وذلك بالدفع بما يسمى بالإسلام المعتدل إلى واجهة الأحداث وإلى مركز القرار تارة، وإلى المعارضة أخرى لإيهامها أن دينها لم ينفعها في شيء، أن تقبل بتوصيف دينها بالمعتدل وغير المعتدل؟

هل تقبل أن تنطلي عليها فرية الدولة المدنية التي يريد العلمانيون الترويج لها، ومحاولتهم إلصاق بمطالبهم وتمريرها على ألسنتهم، عن طريق لعبة الانتخابات الديمقراطية، للالتفاف على مطلب التغيير الجذري؟

هل تؤثر لعبة الدساتير وتغييرها والتي يراد إشغال الناس بتفاصيلها عن علمانيتها، تحت غطاء القول بأن ين الدولة هو الإسلام؟

لقد بلغ الحمق مداه بالعلمانيين في بلاد الإسلام وهم يصرون على ديمقراطية الغرب الكافر بدلا بنظام شرع رب العالمين، وهم يشاهدون ما يفعله ترامب بحلفائه، بعد أن بات يقوض أسس النظام الذي وضع لمنع التدخل بالشؤون الداخلية للدول الأخرى، فهل بقيت لهم ضمانة لبلدانهم من جشع ترامب؟ فلا زالت الأوساط السياسية في بلاد الإسلام تفتري على شعوبها بالقوانين الدولية التي لا يخجل رأس الديمقراطية العالمية بالتصريح العلني أنه " لا يحتاج إلى القانون الدولي " وأن القيد الوحيد على سلطته كرئيس للولايات المتحدة الأمريكية هو: "أخلاقياتي الخاصة وعقليتي الخاصة".

فأخلاقيات ترامب التي تستلهم منها الأوساط السياسية في بلاد الإسلام قيمهم الديمقراطية هي التي سوغت له إعلان الجولا ن المحتل حقا لكيان يهود،ف وهي التي أعلن بمقتضاها أحقيته في وضع يده على أرض غزة ليحولها إلى رفيرا الشرق، ويستثمر فيها هو ورهطه من خنازير الأرض الأموال التي نهبوها من شعوب المعمورة

إن ثورة الأمة التي بوأت مشروع الخلافة ليكون هو محور الصراع بين المسلمين والغرب الكافر المستعمر. وعلى أمة الرسالة أن تدرك أن هذا الغرب لن ييأس من العمل على الالتفاف على النجاح الذي حققته بإعادة صياغة المنطقة وتفتيتها وتمزيقها من جديد إلى مزق متناحرة طائفيا وعرقيا ومذهبيا، بشكل لا يمكن معه أن تأتلف فيما بينها. وسيكون اعتماده الأساسي على هذه الزمر من العلمانيين والمضبوعين بمفاهيمه وثقافته، فيفرض عليها ذلك الحيطة من مكرهم ومن أن تنخدع بنفاقهم. فلقد تسلط عليهم الخوف من أسيادهم الغربيين، وما عادوا يخشون الله في أمتهم حتى أصبح العقل عدوا لهم، فلن يرشدوا بدا. يقول الحق تبارك وتعالى: " ﴿ ۞ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ ۘ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ۚ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ ۗ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾

في ذكراها الخامسة عشرة ثورة تونس
بين استقطاب خارجي و صراع داخلي

في أوج مراحل ضعفها تعرضت الأمة الإسلامية إلى هجمة غربية شرسة انتهت بدخول الاستعمار الفرنسي البغيض إلى الأيالة العثمانية في تونس سنة 1881، هذا الاحتلال كان ثمرة توافق أوروبي صامت أو مقايضة مستعمرات إثر مؤتمر برلين عام 1978، حيث عبّر المستشار الألماني بسمارك في أكثر من مناسبة عن أن تونس ضعيفة ومفلسة وبلا حماية حقيقية وأن فرنسا يمكن أن تأخذها دون صدام أوروبي.

بعد استتباب الأمن وخمود حركة المقاومة، جاءت اتفاقية المرسى المشؤومة سنة 1883 م بين المقيم العام الفرنسي وعلي باي لتكرس النفوذ الغربي والخضوع التام للاستعمار بجميع مستوطناته الفكرية والسياسية والقانونية.

لم تغيّر وثيقة إعلان الاستقلال عام 1956 من الوجه الاستعماري القبيح سوى شكله، حيث ولدت الدولة الوطنية في كامل المغرب العربي (تونس، الجزائر، المغرب) بولادة مشوّهة، إذ لم تنشأ نتيجة تعاقد مجتمعي داخلي، بل كوارثةٍ إدارية للدولة الاستعمارية، بحدود رسمها الاستعمار ونخب تشرّبت منطق الدولة المركزية الضابطة. أنتجت هذه الولادة دولة قوية شكلياً بمجتمع سياسي ضعيف، تستمد شرعيتها من ركائز أحادية: التحرير في الجزائر، والملكية التاريخية في المغرب، والتحديث البيروقراطي في تونس.

التراكمات التي أحدثها فساد مشروع دولة الحداثة في نظام بورقيبة الذي أحدث تصادما حادا مع هوية الأمة وطريقة عيشها، لتليها سياسة تجفيف منابع التدين خلال حكم بن علي ما ولد احتقانا لدى الأجيال، ناهيك عن الأزمة الاقتصادية والسياسية حيث قدرت الأموال المنهوبة إبان الثورة بـ49 مليار دولار، فكانت الوضعية كافية لإشعال فتيل ثورة عارمة، خرج الناس على النظام الذي أفرز كل هذه الكوارث وكان مطلبهم واضحا فيما عرف بأيقونة الشعب العربي: "الشعب يريد إسقاط النظام"، للقطع مع النظام القديم لصالح نظام جديد وإن لم يتبلور شكله.

المثال التونسي ليس بالاستثناء عن سائر الأنظمة في بلاد الثورات، صراع حضاري عبرت عنه الأمّة في جميع المحطات وتصدت لكل مشاريع التغريب، وما حالة عدم الاستقرار الذي نعيشه إلا تعبيرا صادقا من الأمة عن رفضها إعطاء قيادتها طوال 15 عاما من الثورة لمن لم يمثلها عقديا ويقود صراعها الحضاري مع الاستعمار.

قوة الاستقطاب الخارجي ومخططاته:

من البديهي أن المستعمر لن يترك البلاد لأهلها بمجرد احتجاجات شعبية، مسايرة الغرب للثورات كانت على مضض وفي منطقة ذات حدود واضحة؛ فهو لا يدعم التغيير ضد الدولة القائمة، بل داخل سقفها، ولا يقبل إعادة تعريفها أو تفكيكها. حتى الديمقراطية الغربية حين تهدّد سيادة الدولة أو مركزية القرار، يُفضّل الاستقرار.

التتمة في الصفحة الرابعة

تجريم الاستعمار في مواجهة
نخب فرنكوفونية و قانون دولي مُتآكل

صوّت البرلمان الجزائري بالإجماع على قانون يجرم الاستعمار الفرنسي للجزائر (1830-1962)، ويصنفه كجريمة دولة لا تسقط بالتقادم. ينص القانون، الذي تمت المصادقة عليه ونشره في الجريدة الرسمية، على تعريف شامل للجرائم الاستعمارية تشمل القتل والتعذيب والتجارب النووية ونهب الثروات والأرشيف، ويطالب فرنسا رسمياً بالاعتراف بهذه الجرائم والاعتذار عنها وتقديم تعويضات كاملة وإعادة الأرشيف والممتلكات المنقولة ورفات المقاومين. كما يتضمن القانون عقوبات جزائية داخل الجزائر على تمجيد الاستعمار. هذا وقد أدى إقرار القانون إلى زيادة التوتر في العلاقات الجزائرية-الفرنسية، حيث اعتبرته فرنسا عملاً عدائياً، بينما يُتوقع أن تستخدمه الجزائر كأساس قانوني وسياسي للدفاع عن مطالبها التاريخية.

تداعيات الإجراء في ظلّ فوضى النظام الدولي

حاليًا يشهد العالم مرحلة "تآكل القواعد" في النظام الدولي، حيث لا تلغي القوى الكبرى القانون الدولي بل تتعامل معه بشكل انتقائي؛ فتطبقه على الضعفاء وتتجاوزه عندما يعيق مصالحها، في عودة صريحة لمنطق القوة قبل القانون. في هذا السياق، يجب فهم القانون الجزائري المُجرم للاستعمار ليس كأداة تنفيذ فوري لإلزام فرنسا، بل كإعادة تموضع سيادي وتحصين قانوني للذاكرة الوطنية، وتجهيز لمعركة سياسية وقانونية طويلة الأمد. باختصار، لا ينافس التحرك الجزائري القوة العسكرية أو السياسية المباشرة، بل ينافس على تعريف الشرعية وكتابة التاريخ، في ساحة حيث يربح صاحب السردية المقنعة على المدى الطويل. هذا، وإن لم تصدر قوانين مماثلة، في المستعمرات الفرنسية في إفريقيا، فإن تحرك الجزائر **يفتح سابقة تاريخية** تكسر المحظور "التابو" و ترفع سقف الخطاب الإفريقي، مما يرفع الباب غدا نحو قوانين تعويض عن نهب اليورانيوم (النيجر)، السخرة (السنغال)...

لماذا تخشى النخب والإعلام تجريم المستعمر ؟

تخشى النخب التونسية القطيعة مع فرنسا وغيرها من الشركاء التقليديين ليس فقط بسبب العواقب السياسية أو الاقتصادية المباشرة، بل لأن هذه القطيعة تعني انهيار منظومة الشرعية التي بنيت عليها، وكشف امتيازاتها الاقتصادية المرتبطة بالوساطة والاستيراد، فضلاً عن مواجهة فراغ نظري وأمني نظرًا لعدم قدرتها على تصور بديل حقيقي عن النموذج الأوروبي الذي تشربته.

من خلال آليات ضبط رمزي حدية، أبرزها: التجفيف الصامت لأخبار ذات حساسية تاريخية (كتقليل شأن قانون التجريم الجزائري)، والتأطير المرضي لأي خطاب سيادي على أنه "شعبوي" أو "هروب إلى الماضي"، والفصل المصطنع بين التعاون الاقتصادي والمساءلة التاريخية، بالإضافة إلى إنتاج خطاب خبراء مهدئ وترهيب الجمهور والنخبة بسيناريوهات كارثية في حالة الخروج عن الإطار المقبول. وهكذا يحدد الإعلام ما هو "قابل للتفكير" ويسيطر على المخيال السياسي.

تأتي فعالية هذا الإعلام من كونه موجهاً في المقام الأول نحو النخب والإدارات ومراكز القرار، بلغة تقنية تبدو محايدة، وليس نحو الشارع العريض. وهو مرتبط عضويًا بشبكات فرنكوفونية تؤثر في تمويله وتدريبه واعترافه المهني، مما يخلق رقابة ذاتية دون حاجة إلى توجيه مباشر. الخوف الجوهري لهذا الإعلام من انتقال خطاب تجريم الاستعمار يكمن في أنه قد يسقط أسطورة "الاستعمار الإصلاحي" في تونس، ويُخضع الأرشيف والامتيازات التاريخية للمساءلة، ويحول الإعلام نفسه من مُطَبِّع للتبعية إلى متهم بالصمت. باختصار، مهمته الأساسية هي جعل فكرة القطيعة الرمزية مع النموذج الفرنسي تبدو غير قابلة للتخيل، وبالتالي ضمان استمرار الهيمنة من خلال تطبيع التبعية ثقافيًا وإعلاميًا.

كيف يفهم التقارب التونسي-الجزائري بطريقة ازدواجية ومقلقة

فالنخب التونسية الفرنكوفونية والدولة الفرنسية على حد سواء، تقبل هذا التقارب كـ "ملجأ قسري" وضرورة اقتصادية بسبب فشل نموذج العلاقة مع أوروبا ، لكنها ترفض بشدة بعده الرمزي والتاريخي. خوفها الحقيقي ليس من التعاون في مجال الغاز أو الكهرباء، بل من "عدوى" منطق السيادة والذاكرة الجزائرية، الذي يهدّك السردية التونسية الناعمة عن الاستعمار وأسطورة الاستقلال التفاوضي بلا كلفة، مما قد يسقط شرعيتها التاريخية كوسيط ثقافي.

التتمة في الصفحة الثالثة

تسلل ناعم و سقوط عميق!
التدرج القيمي الذي أطاح بهويتنا

هل تساءلنا يوما كيف وصلنا إلى هذا التدرج الجذري في قيمنا؟

الواقع المرير يشير إلى أننا الآن نجني ثمار أفكار ومخططات زرعت منذ أجيال، بداية من أجدادنا، ثم آبائنا، ووصلت إلينا كجيل السبعينات والثمانينات، لنصبح نحن اليوم آباء لجيل التسعينات والألفين.

آباؤنا كانوا الشجرة، ونحن الثمار، وأطفالنا هم البذور الجديدة لعصر مخطط له بإحكام: نزع الإيمان وتشويهه بطريقة ممنهجة!

هل فكرت لماذا كانت القيم عند أجدادنا أشد وأقوى؟ لماذا آباؤنا كان لديهم نوع من الانضباط والتمسك بالقيم أكثر منا؟ ولماذا جيلنا مختلف؟ ولماذا أطفالنا الآن يعيشون في فضاء مفتوح بلا حدود؟

مثال بسيط: هل كان مسموحا شرب الخمر في زمن أجدادنا؟ أبدا. هل كان ممنوعا في زمن آبائنا؟ كان ممنوعا بشدة. أما الآن؟ فقد صار الأمر "حرية"، وغدا قد يصبح "مباحاً"!

كيف بدأت هذه التغييرات؟ الإعلام مثلا في البداية، كانت الأفلام والمسرحيات تحت رقابة صارمة ثم تراجعت الرقابة بحجة "حرية التعبير"، ثم ظهرت المنصات ويوتيوب بحرية مطلقة، بل ومحمية من الرقابة.

وهكذا، تدريجيا بدأت الفضيلة تنكسر، والقيم التي كانت تزرع وتحفظ وتغرس في الأرض الصالحة بدأت تتلاشى.

فلنلق نظرة خاطفة على واقع مدارسنا وجامعتنا، أليس الاختلاط اليوم أهم مقوماتها وإن لم يختلط الذكر مع الأنثى يكتب فيه تقرير مشككا بميوله!! وكأن التزامه بعدم الاختلاط تهمة توجب التحقيق فيها!!

وهل جربت أن تجلس وتشاهد أفلام الكرتون أو المسلسلات التي تستهدف أطفالك؟ ستجدها تعرض العري والقبلات والأحضان وتشجع على استقلال الصبيان عن بيت العائلة، وترسم لهم الحياة المستقلة الوردية، ولهم كل الحق في تجربة الحياة واكتشاف المحيط الممتع، غارقين في الزنا والمخدرات، أليست طروحات غربية تركز على اللذة والشهوانية لا تمسنا بطرف؟

هل تصفحت يوما ماذا أضيف لمادة التاريخ الذي درسته مشوهاً حتى بدت الآن ممسوخة؟ نحن جيل قرأنا عن خالد بن الوليد على الأقل، أما اليوم ففكرة الجهاد تطرح على أنها عنف وإرهاب، وأن السلام الدائم هو الذي يؤدي للازدهار وإن عشت بلا كرامة! ناهيك عن زرع فكرة تقديس الحاكم وعدم المساس بسيادته... دهر عشنا فيه لكن قلوبنا مستنكرة، أما اليوم فقد تطور للدعوة لطاعة (ولي الأمر) وإن كان طاغوتا أو ظالما أو فاسقا، وتجدهم يدافعون عنه قلبا وقالبا.

لأوضح الفكرة أكثر، دعوني أسلط الضوء على مسألة أخرى؛ قضية القوامة وحقوق المرأة، فقد بدأ الأمر بسحب القوامة من الرجل تدريجيا، حتى أصبحت المرأة مستقلة ماديا، ولها حقوق تفوق الرجل، وهذا كله نتاج لمجتمع يحكم بموجب حقوق غربية شاذة عن ديننا وقيمنا.

أعطيت المرأة حق العمل، بينما الرجل يعاني من البطالة، فالرجل الذي لا يملك مالاً يشعر بالنقص، والمرأة المستقلة تشعر بالاستغناء عنه، وهكذا لم يعد للرجل كلمة في بيته، ولا حتى على أطفاله، فالطفل اليوم له حقوق دولية، وقادر على سجن والديه!

بينما في الماضي، كانت الأسرة لها رب يرعاها، يهابه الجميع، وكانت أشد وثاقا، والروابط بين أفرادها أقوى، إلا أنها بدأت بالتفكك تدريجيا، وأصبح العيش ضمن نموذج أسرة إسلامية مستقرة قائمة على المودة والرحمة، والقوامة والطاعة للوالدين ضرباً من الخيال!

في السابق، كان المجتمع إذا اكتشف مثلية وشذوذا في أسرة ما، يهدر دم ذلك الشخص، ثم تدرج الأمر وأصبح الشاذ يلجأ إلى بلد أجنبي يسمح بذلك. أما اليوم فنجد أن هناك اتفاقيات تمنحهم كامل الحقوق، فلا تستغرب بعد عشر سنين أن تجد حفيدك متزوجاً من رجل في بيتك! ليست نكتة بل واقع قد يحدث إن غفلنا.

إن هذه الأمثلة هي غيض من فيض ولا يسعنا المقام لذكر موسع لقضايا مصيرية لُوثت وقريبا ستموت.

قد نستنكر هذا الوضع بدون حزم أو ضبط، لكن الخطر يكمن في جيل أبنائنا فهو جيل متقبل ومتشرب قوي للفكرة.

أليس من المؤسف أن نجد أنفسنا بعد عشر سنين لا نملك حق الاعتراض على تصرفات أحفادنا؟

دعونا نقف نحن جيل الآباء اليوم أمام مرآة واقعنا كلحظه استدراك... ولنعترف أننا جيل يفتقر لمعرفة تاريخنا ومجد أجدادنا ورسولنا ﷺ، ففراغنا النسبي أدى لجيل فارغ تماما، فلو سألنا عن مسألة دينية نجد الجهل سيد الموقف، وإذا سألنا عن اسم ممثل أو برنامج تلفزيوني نبرع في الإجابة!

إذا كنا نحن بهذه الحالة، فحتما ستكون ثمار أبنائنا فارغة، أما ثمار أحفادنا فهي ثمار ميتة، لا دين لها، ولا هوية، ولا عزة.

فهل أدركتم خطورة ما قد تؤدي إليه هذه البذور إذا تركناها تنمو في هذه التربة التي نجّسها الشيطان؟ هل فكرنا يوما كيف سيكون حال أبنائنا إذا استمررنا في قبول هذه القيم؟

لنحذر ولنقف معا لإعادة زرع القيم الأصيلة التي تجعل أبناءنا بذورا صالحة تنبت ثمارها في أحفادنا، فلنقف معا قبل فوات الأوان، ولندرك أبناءنا ونُعِدْ زرع القيم الحقيقية القائمة على منهاج الله سبحانه وتعالى ورسوله الكريم ﷺ، لنحصد ثمارا صالحة تنشأ من جديد في أسرة قائمة على نهج رسول الله، أسمى أهدافها إعادة الخلافة على منهج رسول الله، تكسر معول الشيطان وتتطهر الأرض وتعيد حراثتها وفقا لقيم إسلامية عليا، فتنصر المظلوم وتكرم المرأة، وتعيد للرجل قوامته، وللبشرية فطرتها السليمة، وإلا فلا تلوموا إلا أنفسكم لأن أدوات الشيطان اليوم ومغرياته ليست عادية، بل مدعومة بمنصات، وتشريعات، وقوانين، وإعلام، ومؤسسات تربوية، واقتصاد عالمي موجه... إنها أعظم من أن يواجهها فرد بمفرده مهما بلغ من الوعي، ومهما حاول، فالمعركة أكبر من أن تخاض بدون سند، فلنغذ السير مع العاملين لاستئناف الحياة الإسلامية ووضع شرع الله موضع التطبيق بإقامة الخلافة الراشدة، عندها سيمكننا الله من النصر تحت قيادة خليفة يرعى شؤون الناس ويقودهم بنور الوحي، ويعيد للعقيدة مكانتها التي تكسر أصنام الفكر الغربي المزروع في أجيالنا وأجيال أبنائنا وتعيد صياغة القيم فينا على ميزان الشرع لا الهوى، فالفرد وحده ينهزم والأمة بهدي الله تنتصر.

قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ رَدَدْنَا لَكُمُ الْكَرَّةَ عَلَيْهِمْ وَأَمْدَدْنَاكُم بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ وَجَعَلْنَاكُمْ أَكْثَرَ نَفِيراً * إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾.

بقلم منال أم عبيدة

الصّلف الأمريكي
مُنذر بالخراب وبداية الإنهيار.

الخبر:
الخارجية الأمريكية تعلن نصف الكرة الغربي منطقة "نفوذ" مطلق للولايات المتحدة. أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية أن نصف الكرة الغربي يُعدّ "منطقة نفوذ خاصة بالولايات المتحدة"، وذلك بعد أيام من شن عملية عسكرية ضد فنزويلا واعتقال الرئيس نيكولاس مادورو وزوجته. وجاء في بيان مقتضب للخارجية الأمريكية عبر منصة "إكس": "هذا هو نصف الكرة الخاص بنا، والرئيس ترامب لن يسمح بتهديد أمننا".

وأرفقت الوزارة منشورها بصورة بالأبيض والأسود للرئيس الأمريكي خلال مناسبة رسمية، تصدّرها شعار: "هذا نصف الكرة الأرضية الخاص بنا"، كُتب بحروف بيضاء وحمراء. ويأتي هذا الإعلان تعزيزا لتصريحات المندوب الأمريكي الدائم لدى الأمم المتحدة، مايكل والتز، الذي أكد في وقت سابق أن واشنطن "لن تسمح للخصوم والمنافسين باستغلال نصف الكرة الغربي لتحقيق مآربهم".

وكان المندوب الأمريكي الدائم لدى الأمم المتحدة، مايكل والتز، الذي أكد خلال جلسة لمجلس الأمن الدولي يوم الأحد، أن واشنطن "لن تسمح للخصوم والمنافسين باستغلال نصف الكرة الغربي لتحقيق مآربهم".

ويأتي ذلك في سياق يعزّز تصريحات الرئيس دونالد ترامب على خلفية العملية العسكرية الأمريكية الأخيرة في فنزويلا، والتي اعتبر فيها أن المبدأ التاريخي للسياسة الخارجية المعروف بـ"مبدأ مونرو" قد جرى تجاوزه عمليا، بل وذهب إلى حد إعادة تسميته بـ"مبدأ دونرو"، في إشارة إلى اسمه. وكان ترامب قد دعا في وقت سابق إلى "عدم نسيان مبدأ مونرو"، الذي ينص على اعتبار القارة الأمريكية منطقة مغلقة أمام تدخل القوى الخارجية، ويؤكد الدور القيادي للولايات المتحدة في نصف الكرة الغربي. ويوم السبت الماضي، أعلن ترامب أن بلاده "ستدير" فنزويلا خلال فترة انتقالية، على خلفية العملية العسكرية في كاركاس واعتقال الرئيس نيكولاس مادورو وزوجته ونقلهم إلى الأراضي الأمريكية، لافتا إلى أن شركات أمريكية ستستغل نفط كراكاس التي تمتلك أكبر احتياطيات في العالم، "تعويضا عن الأضرار التي سببتها للولايات المتحدة". ووصف عدد من أعضاء الكونغرس الأمريكي العملية بأنها "غير قانونية".

التعليق:
يأتي هذا الخبر أعقاب عملية اعتقال الرئيس الفينزويلي نيكولاس مادورو وزوجته بعد سلسلة من الضربات الجوية طالت مراكز سيادية وقواعد عسكرية في العاصمة كاركاس. هذه العملية العسكرية التي وصفها ترامب بأنها مثالية واستغرقت أقل من 30 دقيقة، لم تستهدف، وفق التقارير، منشآت تهريب المخدرات كما زعم أولا، بل ركزت على تعطيل الدفاعات الجوية وقصف القواعد العسكرية والمطارات، ما يشير إلى أن الهدف الحقيقي كان إسقاط النظام، لا محاربة الجريمة.

وقد أثار اعتقال مادورو وزوجته ونقلهما إلى خارج البلاد شدة البلطجة في العقلية التي تتحكم بإدارة ترامب وأوجد صدمة في الأوساط الدبلوماسية والسياسية العالمية، ووصف مراقبون الحدث بأنه "سابقة خطيرة قد تعيد تشكيل موازين القوى في القرن الحادي والعشرين"، بل وتنذر باشتعال صراعات إقليمية ودولية لم يسبق لها مثيل في العقود الأخير ويكون الرئيس ترمب بهذا الفعل قد أحدث هزة في الأسس التي بُني عليها النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية.

ففي حديث خاص مع وكالة تاس، أكد دبلوماسي أوروبي رفيع المستوى في بروكسل أن "اختطاف مادورو بالقوة يرسل إشارة واضحة للعالم أن الولايات المتحدة مستعدة لاستخدام القوة العسكرية المباشرة لتحقيق أهدافها السياسية، حتى لو اقتضى ذلك انتهاك سيادة دولة عضو في الأمم المتحدة". وأضاف محذرا: "هذه الرسالة وصلت إلى أوروبا. ولأول مرة في تاريخ حلف الناتو الممتد على 75 عاما، لم تعد الدول الأوروبية تشعر بأنها شريكة في هذه السياسة، بل قد تصبح أهدافا محتملة لها، خصوصا في ظل مطالب واشنطن المتكررة بالسيطرة على غرينلاند". وأشار إلى أن هذا التحول يفاقم الفراغ الأمني في القارة الأوروبية، ويدفع دول الاتحاد الأوروبي إلى "تسريع خططها لإعادة التسليح بشكل مستقل عن المظلة الأمريكية".

ومن ناحية أخرى فإنه حين تنتقل أمريكا من مرحلة المناورة والخداع والقيادة التي كانت تجسمها على أرض الواقع لعشرات السنين جاعلة كل دول العالم تسير في ركابها بكل خضوع واستكانة، إلى مرحلة التهديد العلني، وفرض الأمر الواقع، وترويع الحلفاء قبل الخصوم، فذلك يكون في العادة علامة انتقال من القيادة إلى التسلّط، ومن الزعامة إلى العزلة.

النتيجة الأهم ليست ما تكسبه الولايات المتحدة في فنزويلا ، ولا ما تطمع به في غرينلاند، بل ما تخسره في الوعي العالمي: صورتها ، وموقعها الدولي ، وقدرتها على ادّعاء تمثيل نظام دولي قابل للحياة.

* هذا الصلف الأمريكي وهذه البلطجة خارج ما يسمى بالقانون الدولي المزعوم هي إعلان إفلاس لأمريكا وبداية الإنهيار. بهذه العنجهية ،أمريكا تعلن حالة الحرب على الصديق والعدو وحتى على حلفائها ولذلك فهي نقطة فاصلة في التاريخ الأمريكي حتى يبدأ الجميع بإدراك خطرها على العالم بأسره وأن ديدنها هو مصلحتها هي فقط وعلى هذا الأساس ستكون ردة الفعل قوية منذرة بانقلاب وانهيار وصعود وهذا بالضبط ما بدأنا نلمسه ونحسه من ردود أفعال الدول الأوروبية وكذلك روسيا والصين بل وكل دول العالم ماعدا الدول العربية التي آثرت الصمت والسكوت وكأن ما يحصل خارج الكون ولا علاقة لها به لا من قريب ولا من بعيد. حين يتآكل المركز(أمريكا والنظام العالمي)، يظهر الفراغ.وهذا الفراغ ليس عسكريًا فحسب، بل حضاري وسياسي وقيمي، يحتاج إلى قوة صاعدة جديدة تملؤه بجدارة.

فلمن يكون هذا الصعود يا ترى وهل للأمة الإسلامية حظ فيه إن هي شمرت على سواعد التمكين والاستخلاف.؟

في هذا المشهد ، تبرز الأمة الإسلامية بوصفها كتلة حضارية وثقافية وبشرية ممتدة، المرشّح الطبيعي لملء هذا الفراغ، متى امتلكت الإرادة والرؤية والتنظيم،ليس لأنها الأقوى ماديًا، بل لأنها الوحيدة التي تمتلك مشروعًا حضاريًا عالميًا متكاملًا،لها قيادة فكرية متميزة ولها قاعدة راسخة تتمثل في نظام حكم فعّال، تجسّده دولة الخلافة الراشدة القادمة. إنها لحظة تاريخية مفصلية، بل نهاية دورة تاريخية، ستتوَّج بولادة نظام دولي جديد يطوي المنظومة الغربية وهيمنته،لحظة تحتاج جهود كل أبناء الأمة ووقتهم. ﴿وَتِلْكَ الأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ﴾.

أ.علي السعيدي

الدولة المتزمتة ...تلتزم بغير ملزم

قد تسمع عبارة متداولة بين الاعلاميين و بعض السياسيين مفادها .{ **الدولة لا تستثمر في القطاع التنافسي بالتالي تستثمر في البنية التحتية** }.... هذه العبارة تشي باستقالة الدولة من دورها كقاطرة للصناعة الثقيلة . فمن ألزمها بعدم الاستثمار المباشر كتحويل كربونات الكلسيوم الى اسمنت ابيض أو تحويل النفط الى زيوت ذات مردودية عالية . قد يقول البعض انها تركت للشركات الخاصة لتتنافس بينها . لكن الواقع يكذب ذلك فالمقصود من ترك الصناعة التحويلية و المنجمية للمنافسة هو جعل ثروات البلاد بيد المستثمر الأجنبي لافتقار المستثمر المحلي للخبرة و القدرة الانتاجية العالية، ما عدى بعض قطاعات تقليدية متوارثة يتقاسمها مستثمرون محليون مثل الحليب و الاعلاف و الفضاءات التجارية بالشراكة مع أجانب .

مثال مشاهد عن غرابة الاستثمار الخاضع للمستعمر . فالدولة ترصد تمويل طريق سريعة بكلفة تناهز 1.7 مليار دينار أو جسر بنزرت بتكلفة 610 مليون دينار .بينما لا تجد تمويلا لاستخراج مخزون الفسفاط "شقطمة" في منطقة جدليان بالقصرين . تشغيل المنجم سيكون له مردود كبير تقديرات أولية تتراوح بين 130 و 200 مليون طن من الفسفاط الحجري عالي الجودة قد تدر نحو 500 مليون دينار سنويا مثل مصنع ثلاثي الفسفاط المضيلة 2 قفصة المعطل. بينما أشغال الطريق السريعة و الجسر سيثقل الدين الخارجي للبلاد .

مثال آخر، قد ترصد أموال لصفقة شراء 300 حافلة من الخارج بكلفة تقدّر بـ 152 مليون دينار، هذه التكلفة تعادل بناء مصنع حافلات بطاقة إنتاج ثلاث حافلات الى عشر كل يوم حسب نسبة القطع المصنوعة محليا مثل الهيكل .. فمن يمنع الدولة من امتلاك التقنية المنتجة ؟

نحن بصدد محاكمة فكرة التزام الدولة بعدم الاستثمار في الصناعة الثقيلة و توطين التقنية المنتجة و لسنا في محل عرض أرقام الاستثمار ولا الميزانية و لا حتى تبيان ماهي الصناعة الثقيلة,فقط تساؤل عن الممكن المتاح , لماذا لا تنجز الدولة ما يقدر عليه مستثمر محلي بقرض من عندها؟ مثال ذلك تمكن بعض المستثمرين من إنتاج سيارات في تونس و مروحيات و قوارب وغير ذلك . بينما تنازلت الدولة عن انتاج الاسمنت لصالح مجموعة صناعية اسبانية .

أما أثر استقالة الدولة من توطين التقنية المنتجة و تركيزها على البنية التحتية لصالح المستثمر الاجنبي .فهي عديدة منها. ابتزاز الشركات المشغلة لاكبر عدد من العملة للدولة . مثال ذلك ما حدث مع شركة كابلات السيارات الالمانية الأكثر تشغيلا في تونس التي مارست ضغوطا مع السفارة الالمانية على وزارة الداخلية بتهديد مباشر شهر جانفي 2011 بتسريح 13 الف عامل اذا لم يتم القضاء على الاحتجاجات . من ناحية اخرى تعمل الدولة على الحفاظ على أجور ضعيفة لجلب المستثمر و من ناحية اخرى ترفع الدعم عن الكثير من السلع بتعلة ان الشركات الاجنبية هي المستفيد الاول و مثالنا على ذلك رفع الدعم الطاقي لان مصانع الاسمنت الاجنبية هي الاكثر استهلاكا .

ختاما:
إن تقليد الانظمة الغربية و قوانينها لن يزيد البلاد إلا غرقا في التبعية و الاستعمار، بل سوف يؤدي حتمًا إلى فقدان بوصلتها فتجدها تتخبط تحت شعار الاصلاح مرة و التجديد مرة أخرى ..

بقلم إسماعيل بالرجب

تتمة:تجريم الاستعمار في مواجهة نخب فرنكوفونية و قانون دولي مُتآكل

من جانبها، تتحمل فرنسا هذا التقارب الاقتصادي كواقع تكتيكي لحاجة تونس الملحة، لكنها تضع خطًا أحمر استراتيجيًا ضد أي انتقال للخطاب الرمزي الجزائري الخاص بتجريم الاستعمار. فتونس في المخيال الفرنسي تمثل "آخر حليف فرنكوفوني" لم ينكسر رمزيًا في المنطقة، وسقوط هذا الحاجز يعني تحول شمال إفريقيا إلى كتلة ذاكرة واحدة معادية. هنا يكمن جوهر القلق: قانون التجريم الجزائري ليس مجرد نص داخلي، بل هو "سابقة" تشرعن خطاب الاتهام وتبعيتها قد تدفع تونس مستقبلًا لطرح أسئلة الأرشيف والأراضي والامتيازات، مما يهدد النموذج الفرنسي برمته. وبالتالي، فإن الصراع الخفي ليس على المصالح المادية المباشرة، بل على سلطة تعريف الماضي ورهانات المستقبل.

ختاما:
على أهمية خطوة تجريم الاستعمار، وهو المجرّم شعبيا في ذاكرة الأمّة وفي وجدانها ، إلا أن الخطر يكمن في جعله أداة رئيسية في خوض صراعات قانونية طويلة المدى في دهاليز المحاكم والمنظمات الدولية ليُقبر كغيره من ملفات المسلمين في فلسطين وبورما وكشمير.. نظام دولي يتأكّد حاليا أنه لا يفهم سوى منطق القوة والهيمنة، بل يدوس عليه أربابه بأقدامهم، أمريكا تعمل على تفكيكه واستبداله بإمبراطورية أمريكية وباقي القوى الكبرى تتعامل معه بمنطق البراغماتية والواقعية، وتسعى لتوظيفه لمصالحها وأهدافها السياسية. الحلّ الجذري لا يكمن في تحسين شروط التبعية، ولا في استجداء الاعترافات، بل في التفاف الأمة حول مشروع سياسي شرعي واضح، ينهي التبعية للغرب، ويُعالج المشاكل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والعقدية التي يعانيها العالم اليوم، ليس حلًا جزئيا ولا ترقيعياً، وإنما بإقامة كيان جامع للمسلمين، يُحكّم شرع الله، وينفّذ ما أمر الله به، ويُعيد للأمة عزتها ودورها في قيادة البشرية بالحق والعدل، فيتحقق وعد الله سبحانه وبشرى رسوله ﷺ: «ثُمَّ تكونُ خِلَافَةً عَلَى مِنهَاجِ النُّبُوَّةِ».

دور العقل في إثبات العقيدة الإسلامية

كرّم الله سبحانه وتعالى الإنسان بالعقل فقال: ۞ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا (70) ووصف الله من لا يُعمل عقله ولا يستفيد من حواسه بقوله: (وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ ۖ لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَّا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ آذَانٌ لَّا يَسْمَعُونَ بِهَا ۚ أُولَٰئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ ۚ أُولَٰئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ) الأعراف: 179. وفي ذلك إشارة إلى ضرورة أن يُعمِل الإنسان عقله وأن يستفيد من حواسه لمعرفة الحق والتفكر فيه.

كما جعل الله سبحانه وتعالى العقل مناط التكليف، أي شرطا من شروط التكليف، فقال صلى الله عليه وسلم: «رُفع القلم عن ثلاث: عن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يبلغ الحلم، وعن المجنون حتى يفيق» أخرجه أبو داود في السنن.

وإذا تأملنا الحالات التي حطّ فيها الشارع القلم والحساب عن عباده، نجد أنها حالات كان العقل فيها غائبا؛ فالنائم في حالة غيبوبة فهو لا يُفكّر، والمجنون فاقد للعقل، والصبي الذي لم يبلغ الحلم لم يكتمل عقله وبالتالي لا يحسن التفكير.

والحاصل أن الإسلام خاطب العقل وجعله مناط التكليف، أي شرطا من شروطه، فلا يُحاسَب الإنسان إلا إذا كان عنده نعمة العقل.

قال تعالى [وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ]. وهذا دليل واضح على مكانة العقل وحسن استخدام نعمة الحواس في تحمّل المسؤولية، وأن تعطيلهما سببٌ في الضلال والهلاك.

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن: ما هو دور العقل في إثبات أسس العقيدة الإسلامية؟

وقبل الخوض في الموضوع يجدر بنا أن نسلط الضوء على ماهية العقل والفكر. فالعقل هو الحكم على الواقع، ويحتاج إلى أربعة عناصر حتى تقع العملية العقلية:

• الواقع المحسوس: فالعقل لا يبحث إلا في الواقع وما يقع عليه الحس، أما ما لا يقع عليه الحس، أي ما وراء الوجود، فالعقل يعجز عن الإحاطة به، ولهذا نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن التفكير في ذات الله، كما في معجم الطبراني عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «تفكروا في آلاء الله ولا تفكروا في الله». فلا يجوز التفكر في ذات الله كأن تتخيل أن لله شكلا أو مثيلا، قال تعالى: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ۖ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ) الشورى: 11، وقال تعالى: (لَّا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ ۖ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ (103)) الأنعام. وكثيرا ما يعمد القرآن الكريم إلى الإشارة إلى الواقع المحسوس ليصل إلى النتيجة الفكرية التي يدعو إليها والتي يصدقها الواقع، قال تعالى: يَا أَيُّهَا النَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَاسْتَمِعُوا لَهُ ۚ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ لَن يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوِ اجْتَمَعُوا لَهُ ۖ وَإِن يَسْلُبْهُمُ الذُّبَابُ شَيْئًا لَّا يَسْتَنقِذُوهُ مِنْهُ ۚ ضَعُفَ الطَّالِبُ وَالْمَطْلُوبُ (73) مَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ ۗ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ (74) الحج. ففي هذه الآية ضرب الله الذباب مثلا لإثبات ضعف الأصنام وعجزهم.

• الحواس: وجوب وجود حواس تنقل الواقع، فالحواس هي النوافذ التي يطل من خلالها الإنسان إلى العالم، فإذا تعطلت حواسه فكأنما أغلقت أمامه النوافذ التي ينفذ من خلالها إلى الواقع أي إلى الوجود وما حوله.

• دماغ صالح: حيث إنه إذا تعطل دماغ الإنسان تعطلت عنده عملية التفكير.

• المعلومات السابقة: وهي لازمة لإصدار الحكم على الواقع بعد فهمه، فالإنسان إذا لم يُزود بالمعلومات الأولى حول الواقع الذي يفكر فيه فإنه يعجز طبيعيا عن تفسير ذلك الواقع. والإنسان الأول الذي وجد في الحياة هو من ناحية المعلومات مثل الولد الصغير يعجز عن تفسير مظاهر الكون من حوله إلا إذا رُوّد بالمعلومات، وهذا ما حصل مع آدم عليه السلام، قال تعالى: (وعلم آدم الأسماء كلها).

ونعود الآن إلى صلب الموضوع: ما هو دور العقل في إثبات أسس العقيدة الإسلامية؟ من خلال الدراسة واستقراء الآيات القرآنية نستطيع أن نستنتج أن الإسلام في مجال العقائد خاطب عقل الإنسان وحاوره، فكان القرآن يدعو الإنسان والقوى العاقلة للتدبر والتفكر وإلى إعمال عقله فيما يعرض عليه.

مسألة وجود الله

في وجود الله دفع القرآن الكريم القوى العاقلة للتفكر والتدبر في خلق السماوات والأرض للوصول إلى إثبات وجود الخالق المدبر.

يقول تعالى: (الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَاطِلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ (191). وفي سورة يس يقول تعالى: (والشمس تجري لمستقر لها ذلك تقدير العزيز العليم والقمر قدرناه منازل حتى عاد كالعرجون القديم لا الشمس ينبغي لها أن تدرك القمر ولا الليل سابق النهار وكل في فلك يسبحون).

كما نعى القرآن الكريم على الذين يجمدون على القديم ويعطلون عقولهم، قال تعالى: ﴿بَلْ قَالُوا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَى آثَارِهِمْ مُهْتَدُونَ﴾ [22] ﴿وَكَذَٰلِكَ مَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ فِي قَرْيَةٍ مِنْ نَذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَى آثَارِهِمْ مُقْتَدُونَ﴾ [23]﴿قَالَ أَوَلَوْ جِئْتُكُمْ بِأَهْدَى مِمَّا وَجَدْتُمْ عَلَيْهِ آبَاءَكُمْ قَالُوا إِنَّا بِمَا أُرْسِلْتُمْ بِهِ كَافِرُونَ﴾ [الزخرف: 24]. ومن المعلوم أن المهاجرين والأنصار آمنوا بسلطان الفكر والحجة لا بسلطان القوة والدولة.

أساليب الإقناع العقلي

وقد كانت أساليب الإقناع العقلي هي المعتمدة لإثبات العقائد، ففي قصة سيدنا إبراهيم انتقل القرآن الكريم إلى الحجة العقلية الأوضح التي لا تقبل المغالطة، قال تعالى:﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: 258]. فلم يشأ إبراهيم أن يخوض حوارا آخر جانب التوضيح الفرق بين إحياء الله وعفو الملك حيث اعتمد النمرود المغالطة بصرف لفظة يحيي ويميت إلى معنى يقتل ويعفو، ولكن إبراهيم انتقل بالمناظرة إلى حجة أوضح منها لا تقبل المغالطة، وهو أسلوب ينفع مع المعاندين.

وهكذا يستمر القرآن الكريم في الرد على المعاندين بالأسلوب العقلي الدامغ. فقد روي أن أبيّ بن خلف مشى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعظم وقال: أتزعم أن الله يبعث هذا بعدما أرمّ؟ ثم فته في يده ثم نفخه في الريح، فقال صلى الله عليه وسلم: «يبعثه الله وإياك بعدما تكونان هكذا، ثم يدخلك الله النار». وأنزل الله في ذلك قوله تعالى: (أولم ير الإنسان أنا خلقناه من نطفة فإذا هو خصيم مبين وضرب لنا مثلا ونسي خلقه قال من يحيي العظام وهي رميم قل يحييها الذي أنشأها أول مرة وهو بكل خلق عليم). قال الطبري: في الآية دلالة على صحة استعمال النظر في الدين لأن الله سبحانه أقام الحجة على المشركين بقياس النشأة الثانية على النشأة الأولى، وألزم من أقر بالأولى أن يقر بالثانية، وهكذا من باب الرد على الأسهل بالأصعب.

ولما سأل وفد نجران النبي صلى الله عليه وسلم عن أبوة عيسى عليه السلام نزل قوله تعالى:﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [آل عمران: 59]. فإذا استغرب النصارى كيف يولد إنسان من غير أب، فالأغرب منه خلق إنسان من غير أب وأم، وهو الإنسان الأول، لأن الوجود من غير أب وأم أغرب وأخرق للعادة من الوجود من غير أب، وهذا من باب الرد على الغريب بالأغرب.

إثبات إعجاز القران ونبوة محمد صلى الله عليه وسلم

ولإثبات نبوة محمد صلى الله عليه وسلم بإثبات معجزته خاطب القرآن العقل وتحدى العرب على أن يأتوا بمثله. وعندما بعث الله الرسل أيدهم بمعجزات ليدرك الناس صدق المرسلين، وكانت معجزة محمد صلى الله عليه وسلم هي القرآن، وهي معجزة مدركة محسوسة نزلت بلسان عربي مبين، فإذا عجز العرب وعلى رأسهم قريش التي كانت من أعظم بلغاء العرب حيث كان يتحاكم إليها في تحديد الشعر الأبلغ، حيث كان يُكتب بماء الذهب ويحفظ في جوف الكعبة، فإذا عجزت قريش وهم من أفصح العرب وأبلغهم دل هذا على أن القرآن معجزة وليس صناعة بشرية. وقد انتقل القرآن بالتحدي من الأكبر إلى الأصغر، فقد تحداهم بقوله:﴿قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ [الإسراء: ٨٨]، ثم أمعن في التحدي وطلب منهم أن يأتوا بعشر سور مثله مفتريات.

وقد بعث الله الأنبياء وأيدهم بمعجزات حتى يدرك الناس صدق المرسلين، وكانت معجزة محمد صلى الله عليه وسلم القرآن الذي تحدى الله العرب بأن يأتوا بمثله ليحصل عندهم الاقتناع العقلي بعد عجزهم بأن القرآن كلام الله وليس صناعة بشرية، وثبوت المعجزة يدل على صدق الرسول، وبذلك يكون الإسلام قد خاطب العقل في مسألة الإيمان وجعله حَكَما عليها وحاوره وناقشه.

وفي مسألة القرآن عندما زعم بعض الكفار أن النبي صلى الله عليه وسلم يأخذ القرآن من غلام نصراني اسمه جبر رد عليهم القرآن ردا عقليا مفحما حيث قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ﴾ [النحل: 103]. فجبر هذا أعجمي لا يعرف اللغة العربية، والعقل يقول إن فاقد الشيء لا يعطيه، فلا يمكن أن يأتي بما يعجز عنه بلغاء العرب وفصحاؤهم.

محدودية العقل

أما مسألة الصفات فهي بحث فيما وراء الوجود، والعقل يعجز طبيعيا عن إدراكها لأن واقعها غير محسوس بل هو غيبي، والعقل لا يدرك ذات الله حتى يدرك صفاته، ولذلك جعل الله صفات الله توقيفية تعتمد على الوحي.

فالعقل أدرك وجود الله من خلال مخلوقاته اعتمادا على قاعدة: لكل أثر مؤثر ولكل نظام منظم، في حين أن العقل لم يدرك ذات الله لأن الله وراء الكون والإنسان والحياة، قال تعالى:﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: 103] وقال: ﴿ليس كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: 11]. وأخرج ابن أبي الدنيا في الزهد عن الحسن البصري قال: تفكروا في خلق الله ولا تفكروا في الله.

ومع أن الإسلام حرّم على العقل البحث في بعض المسائل المتعلقة بالعقيدة لعجزه عن إدراكها لأن واقعها غير محسوس بل هو غيبي، إلا أنه أوجب عليه أن يأخذ هذه العقائد من مصادر قد أثبت العقل صدقها كالقرآن الكريم والحديث المتواتر، أي أن الإسلام لا يقبل أن يعتنق المرء العقيدة الإسلامية بالوراثة والتقليد دون إعمال للعقل وإمعان نظر، بل أوجب عليه استخدام العقل ودعاه للنقاش والمحاورة، قال تعالى: (قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ)).

عبادة الأسعد

مبدأ التقاضي على درجتين في الميزان

الجزء الأول من مداخلة الأستاذ فتحي الخميري في مؤتمر * القضاء بين منظومة القانون الوضعي و منظومة التشريع الإسلامي* مؤتمر تونس 15 نوفمبر 2025

يفهم من قراءة نص العنوان بكل بداهة أن التقاضي في ملف قضية واحدة يتكون من درجتين اثنين درجة ابتدائية ودرجة ثانية تشكل محطة لإعادة النظر في قضاء الدرجة الأولى. ويقع الانتقال إلى الدرجة الثانية ، أي المستوى الاستئنافي عن طريق آلية الطعن بالاستئناف في الحكم الابتدائي. ويكون مؤدى هذا الطعن هو إعادة النظر من جديد في ملف القضية بجميع عناصرها الواقعية والقانونية.

أولا : تعريف مبدأ التقاضي على درجتين :

هو مبدأ إجرائي يخول لكل طرف في حكم ابتدائي أن يطعن فيه بالاستئناف أمام محكمة الدرجة الثانية قصد إعادة النظر من جديد في القضية وذلك بغاية التوصل إلى إستصدار قرار جديد ينقض الحكم الابتدائي الأول أو يعدل من نصّه.(١)

وقد أقر القانون التونسي ضمن مجلة المرافعات المدنية والتجارية حق الطعن بالاستئناف حيث ورد بالفصل ١٣٠ منها أن " الطعن بالاستئناف يرفع بواسطة عريضة كتابية يحررها محام عن الطاعن لكتابة المحكمة الاستئنافية ذات النظر". هذا في المادة المدنية ونفس الإمكانية أتاحتها مجلة الإجراءات الجزائية ضمن الفصل 207 منها "الأحكام الصادرة في المادتين الجناحية والجنائية يمكن الطعن فيها بطريق الاستئناف" .

ومهما يكن من أمر الطعن بالاستئناف، الذي شمل جميع المواد سواء منها المدنية أو الجزائية الإدارية او العقارية ، فان هذا الطعن يترتب عليه أثرين اثنين: أولا : المفعول الإيقافي للاستئناف بمعني أن الطعن بالاستئناف يؤدي آليا إلى توقيف تنفيذ الحكم الابتدائي موضوع الطعن، إلا في بعض الحالات الاستثنائية مثل حالة الحكم الصادر في المادة الاستعجالية أو الحكم الأصلي الذي صدر بالتنفيذ الوقتي أو نحوها من الحالات الخاصة ثانيا: المفعول الانتقالي للاستئناف ويعني أن ملف القضية الابتدائية يعاد نشره للنظر فيه من جديد من قبل محكمة الاستئناف المتعهدة به وذلك بجميع عناصره الواقعية والقانونية.

ويعتبر الطعن بالاستئناف من الطعون العادية في الأحكام الابتدائية فهو يمارس بشكل شبه آلي دون شروط استثنائية على خلاف الطعن بالتعقيب أو التماس إعادة النظر. هذا المبدأ الإجرائي أصبح يعتبر من المعايير الدولية للمحاكمة العادلة كما اصبح يعتبر من الاجراءات الأساسية التي تعتمدها اغلب التشريعات المقارنة.

ثانيا: الجذور التاريخية لمبدأ التقاضي على درجتين.

تعود جذور نظام الطعن في أحكام القضاء إلى ما كانت عليه وضعية العدالة في أوربا الغربية وخاصة فرنسا خلال القرون الوسطى إذ كان القضاء مشتتا بين ملكي وكنسي وإقطاعي ، فكان تاريخ القضاء طوال تلك الحقبة " عبارة عن معركة بين السلطة الملكية وسلطة الكنيسة بغاية بسط سلطان القضاء الملكي". في إطار هذا الصراع تم إرساء العديد من الطعون حتى يتمكن المتضرر من رد قضاء محاكم الإقطاع أو الكنيسة إلى المحاكم الملكية التي تفصل النزاع بشكل نهائي.

هكذا كانت معركة الطعون تترجم عن ذلك الصراع الدائر بين سلطة الكنيسة بوصفها السلطة الروحية وسلطة الملك بوصفها السلطة الزمنية. فهذا الصراع هو الذي كان سببا في بروز آلية الطعون ضد الأحكام القضائية. وقد تم اعتماد هذا المنحى الموروث عن الاستعمار الفرنسي من قبل عديد الدول التي كانت واقعة تحت هيمنته. فقد تبنى دستور عهد الأمان الصادر في 21-4-1961 نظاما قضائيا يقوم على مبدأ التقاضي على درجتين، وبعد إلغاء هذا العهد حلت محله مجلة المرافعات المدنية والتجارية لسنة (1959).

ثالثا : مبررات مبدأ التقاضي على درجتين.

يدافع المناصرون لمبدأ التقاضي على درجتين بالتماس عديد المبررات اهمها القول بان القاضي الذي ينطق بالحكم الابتدائي ليس معصوما من الخطأ وبالتالي فإن الطعن بالاستئناف سوف يشكل فرصة لمراجعته.

كما يقع تبرير هذا المبدأ أيضا بكونه يشكل فرصة للطرف المهضوم حقه في تدارك حقوقه وذلك بالتوصل الى حكم قضائي جديد ينقض الحكم السابق ويحل محله . وعلى هذا الأساس أصبحت أغلب النظم القانونية تأخذ بنظام الطعن باعتباره من المعايير الدولية للتقاضي ومن متعلقات النظام العام. كما يعتبر هذا الاجراء حل توفيقي بين سرعة الفصل وضرورة تحقيق عدالة صحيحة. (La nécessité d'une bonne justice)

لكن الواقع أن تبرير الطعن بالاستئناف بغاية تدارك الخطأ المحتمل في الحكم الابتدائي لم يكن مبنيا على الوجاهة المطلوبة. لأن معالجة هذا الاحتمال ليس بالضرورة أن يكون عبر إنشاء محاكم استئناف ولكن الحل الأمثل هو زيادة عدد القضاة لدى المحاكم (الابتدائية) حتى يقع التخفيف من حجم الملفات، وبالتالي يتفرغ القاضي إلى دراسة ملفاته بشكل أعمق،

هذا إضافة إلى معاضدة القاضي بمستشارين اثنين على الأقل من القضاة وبهذه الطريقة نقلل من احتمال الخطأ ونتلافى اللجوء إلى الطور الاستئنافي.

رابعا : انتقاد مبدأ التقاضي على درجتين .

إنه بقطع النظر عن مسألة الكلفة واثقال كاهل المتقاضي الطاعن بمصاريف قضائية جديدة فان تقرير إجراء الطعن بالاستئناف لا يشكل دائما ضمانة قضائية إذ كثيرا ما يصدر حكم ابتدائي الدرجة عادلا لكن يقع نقضه استئنافيا بواسطة قرار منحاز للطاعن ومنتهك لحقوق خصمه.

يتمثل الاجتهاد القضائي في تنزيل الحكم المدوّن على القضية النازلة. لذلك فان القاضي عموما يبذل جهده في تحقيق مناط الواقعة موضوع القضيّة ثم ينطق بالحكم المناسب(٥). لذلك فإن الحكم القضائي الصادر ابتدائيا هو مبدئيا يعبر عن رأي اجتهادي كما أن الطور الاستئنافي سوف يندرج في نفس إطار الاجتهاد القضائي، وبالتالي فإن اجتهاد قاضي ابتدائي سوف يكون مهددا بقضاء حكم استئنافي. وبذلك يصبح المشهد التنازعي بين إجتهادين مختلفين اجتهاد ابتدائي واجتهاد استئنافي.

يتناقض هذا المبدأ الإجرائي أيضا مع طبيعة العمل القضائي نفسه باعتباره مبنيا على الاجتهاد، والاجتهاد هو " بذل الوسع في طلب الحق والصواب في النازلة". وتأسيسا على ذلك فإن الحكم القضائي الصادر في ملف القضية يكون مقترنا بالصحة والسلامة حتى يكون قابلا للتنفيذ ووضع حد للخصومة، واستهدافه بالطعن يجعل الموقف القضائي مائعا غير ثابت ومعطلا غير نافذ.

إن إخضاع الأحكام القضائية إلى محاكم الدرجة الثانية التي تتعهد بمقتضى الطعن بالاستئناف يفتح الباب على تمديد فترة الخصومة، وهي كثيرا ما تكون مبنية على التعسف في استعمال الحق في الطعن الذي يخوله القانون. ثم إن السماح بالطعن الاول يفتح المجال أمام أكثر من طعن، بل أن محكمة التعقيب نفسها أصبحت في بعض الحالات محكمة درجة ثالثة يقع فيها استغلال سرية الجلسات لتمرير أحكام تنتهك قوانينها، حتى أصبحت تعرف في فترة معينة بمحكمة " النقض دون إحالة" وذلك حتى لا يقع إعادة فحص موقفها من جديد أمام محكمة الاستئناف.

إن الأصل أنه بمجرد صدور الحكم القضائي يصبح حائزا على قوة الأمر المقضي به. وهو ما يعرف بقرينة اتصال القضاء المندرجة ضمن القرائن القانونية التي تضع حدا للنزاع في الخصومة الواحدة. لكن استهداف الحكم بالطعن سوف تسلبه حجيته القضائية وتجرده من طابع الإلزام والنفاذ، وندخل في دائرة من الطعون من شأنها تمديد النزاع إلى أجل غير مسمى.

إن تسويغ الطعون في الأحكام القضائية يجعل القضاء مشتتا وغير موحّد تجاه ملف القضية الواحدة وهو ما يفقد المتقاضي الثقة في العدالة حينما يشاهد تضارب الأحكام في القضية الواحدة مع طول الانتظار قد تمتد لسنوات تضيع فيها رغبة الطالب في متابعة حقوقه.

بالإضافة إلى كل ذلك فإن ممارسة الطعون ينسجم مع عقلية الاستثمار في قطاع العدالة على نحو غيرها من القطاعات الاقتصادية للنظام الرأسمالي. فالدولة تستثمر في مشاكل مواطنيها عن طريق قبض خطايا الإجراءات، كما أن المتداخلين في الشأن القضائي من مساعدي القضاء يستثمرون بواسطة إسداء الخدمات الضرورية، ويبقى المتقاضي هو الضحية الوحيد لهذا المسار من العدالة القائمة على الطعون.

وفي الواقع فإن وحدة درجة التقاضي تنسجم مع منظومة التشريع الإسلامي باعتبارها قد أقرت عديد الضمانات للعدالة انطلاقا من تحصين شخص القاضي الذي يجب أن يكون حائزا على خصال العلم والورع، وانتهاء بالمتقاضي الذي له قناعة وثقة بقضائه الإسلامي. أما في منظومة القانون الوضعي فان شخص القاضي موظف لتطبيق قوانين مجانبة لقيم العدالة، كما أن شخص القاضي غير محصن كما يجب، أما المتقاضي فيُساوره الشعور بانعدام الثقة في القضاء.

تتمة:في ذكراها الخامسة عشرة ثورة تونس بين استقطاب خارجي و صراع داخلي

بعد سقوط بن علي، عملت القوى الغربية على توجيه المسار الثوري منذ البداية، عبر آليات واضحة. فقمة دوفيل في أيار/مايو 2011 مثلت الإطار العام لهذا التوجيه، حيث تم ربط الدعم المالي الموعود لإدارة المرحلة الانتقالية والتأسيسية بشروط صارمة، أهمها الالتزام بالاتفاقيات الدولية الموروثة وبرامج المؤسسات المالية الدولية. بل إن الإصلاح الهيكلي للاقتصاد التونسي تم رسم توجهاته من دوائر غربية، كما اعترف البنك المركزي بوجود ممثلين أجانب في لجنته الاستراتيجية العليا.

هندسة النظام السياسي من الخارج والداخل:

تمت هندسة المشهد السياسي التونسي الجديد بآليات تصميمية شارك فيها فاعلون خارجيون ونخب محلية موالية. فمن الناحية الدستورية، كان للأطراف الدولية دور مباشر، حيث نذكر حضور نوح فيلدمان المستشار الدستوري الرئيسي للتحالف بقيادة الولايات المتحدة في العراق أثناء صياغة دستور 2014، كما أكد آزاد بادي نائب المقرر العام للدستور في المجلس التأسيسي، أن فصول الدستور كانت تأتي من قصر الضيافة بالمرسى. ومن الناحية الانتخابية، اعتمد نظام القوائم النسبية المعقدة عام 2011 لضمان تمثيل واسع وغير مستقر، ثم تغير النظام عام 2014 لصالح القوائم الحزبية الكبيرة ما مكّن صعود نداء تونس والنهضة، وهو تحول جاء بعد اللقاء التوافقي الشهير في باريس بين الباجي قائد السبسي وراشد الغنوشي. إضافة إلى ما حدث من تعكير الأجواء بالأعمال الإرهابية والاغتيالات السياسية طوال المسار التأسيسي.

لم يُفض التوافق الوطني بين القوى الكَبرى إلى استقرار، بل دخلت البلاد في طريق مسدود تحت شعار "لا أحكم ولا أنت تحكم"، وسط صراع داخلي وضغط خارجي لإمضاء اتفاقيات مثل "الأليكا" الشراكة الشاملة والمعمقة مع الاتحاد الأوروبي.

أدى استياء الشعب من فشل النخبة السياسية والتوافقات المفضوحة إلى تمهيد الطريق لقيس سعيّد، الذي أنهى المسار التوافقي بعد 25 تموز/يوليو 2021 وعاد بالدولة إلى نموذج الفاعل الأحادي بخطاب سيادي شعبوي. هذه العودة السلطوية لم تواجه معارضة غربية حقيقية، بل قوبلت بقبول واقعي، خاصة من فرنسا والولايات المتحدة، لأنها ضمنت الاستقرار وحافظت على البنية الأساسية للدولة والمصالح الجيوسياسية.

المطلوب للخروج من الأزمة:

الحال لم يتغير ما دام الاستعمار نفسه قائما ومتحكّما، التغيير لا بدّ أن يكون جذريا مستهدفا المستوطنات الفكرية والسياسية والقانونية التي وضعها المستعمر في بلاد المسلمين، والتي ولّدت أزمات سياسية خانقة من فرقة وسجون وتنكيل بالخصوم وأزمات مجتمعية لم يشهدها المسلمون على مرّ تاريخهم، وتخلّف شامل، كل هذا العبء يحتاج مشروعا جاهزا معبّرا عن فكر الأمّة وحسّها ينطلق من عقيدتها ووجهة نظرها في الحياة.

مشروع التغيير أثقل من الدولة الوطنية، وهذا ما عبرت عنه الثورات وامتداداتها في جلّ الدول العربية، وهذا يحتاج فكرة جديدة عن مفهوم الحكم والدولة نابعة من الإسلام؛ الدين المكتمل والمكتفي بذاته، وإلى قائد فذّ تتوفر فيه شروط القيادة وإلا كان مصير العملية الفشل كما حصل لثورة تونس حين تسلمها وقادها الطفيليون الخونة الانتهازيون.

كذلك تحتاج عملية التغيير أن يقودها تكتل سياسي مبدئي يقوم على عقيدة الأمة، هاضم لفكرته، مدرك لغايته. وحتى يتفادى مصير سائر التجارب التي مرت بها الأمة، لا بد أن يتوفر فيه أمران:

1- أن يكون هذا التكتل حزبا قائما على عقيدة الناس، أي عقيدة الإسلام، يتولى عملية تثقيف الأمة بالثقافة الإسلامية لصهرها بالإسلام، وتخليصها من العقائد الفاسدة والأفكار الخاطئة، والمفاهيم المغلوطة، ومن التأثر بأفكار الكفر وآرائه.

2- أن يعمل على أن يصبح الإسلام هو المطبق، وتصبح عقيدته هي أصل الدولة، وأصل الدستور والقوانين فيها. لأن عقيدة الإسلام هي عقيدة عقلية، وهي عقيدة سياسية انبثق منها نظام يعالج مشاكل الإنسان جميعها؛ السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية...

هذه المواصفات لا تتوفر اليوم إلا عند حزب التحرير الذي نذر نفسه وشبابه لإيصال الإسلام إلى الحكم وليس إيصال المسلمين إلى الحكم. فكم من مسلم اعتلى سدة الحكم لكنه حارب الإسلام واصطف مع أعدائه! فالفرض اليوم هو استئناف الحياة الإسلامية، ولا يتأتى ذلك إلا بإقامة الخلافة على منهاج النبوة. قال تعالى: [يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ]

بقلم: الأستاذ ياسين بن يحيى

المدير المسؤول
منصف المقدم

رئيس التحرير
فتحي بن عمارة

WWW.attahrir.info
press@attahrir.info

المقر الاجـتماعي
17، نهج باب الخضراء تونس

الفاكس 71345949
الهاتف 71345950

M . I . P.